

وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التميز التعليمي (دراسة تحليلية)

Education policy document in the Kingdom of Saudi Arabic in light of educational excellence (Analytical study)

إعداد: أ.د/ فاطمة عبدالله البشر

عضو هيئة تدريس بقسم الإدارة التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية

Email: faalbeshher@imamu.edu.sa

الباحثة/ نورة عبدالله الصانع

باحثة دكتوراه في الإدارة التعليمية، مشرفة تربوية، الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية، الخبر، المملكة العربية السعودية

Email: noorahalsanea@gmail.com

الباحثة/ بدرية سودان العمراني

باحثة دكتوراه في الإدارة التعليمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية

Email: Baderih-789@hotmail.com

الباحثة/ فاطمة محمد آل رفة

باحثة دكتوراه في الإدارة التعليمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية

Email: Anafofoanafofo38@gmail.com

المخلص:

هدف هذا البحث إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1390هـ / 1970م. الغرض من هذا التحليل هو معرفة مدى توافق هذه السياسة مع أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعليم)، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع، ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة عليها. فقد تم جمع وتصنيف أهم المعايير في ضوء التميز للسياسات التعليمية، التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية، ومن ثم مقارنتها ببنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة لمعرفة مدى تضمينها، وقد استخدم المنهج التحليلي الوصفي، بمراجعة الأدبيات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسة التعليمية، ثم تحليلها، وقد تم التوصل للنتائج التالية: أن وثيقة سياسات التعليم بالمملكة العربية السعودية قد اشتملت على بعض أبعاد التميز التعليمي، بينما لم تشتمل على بعضها الآخر وبناء على نتائج البحث تم التوصية بالآتي: ضرورة الاستفادة من نماذج التميز العالمية في تطوير السياسات التعليمية، ضرورة تحديث وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية والعولمة والانفجار المعرفي، ضرورة مراعاة أبعاد التميز التعليمي في بناء السياسات التعليمية عند تعديل الوثيقة، أن تنشر وزارة التعليم وثيقة سياسة التعليم في كافة وسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة بالوزارة.

الكلمات المفتاحية: سياسة التعليم، التميز، التميز التعليمي.

Education policy document in the Kingdom of Saudi Arabic in light of educational excellence (Analytical study)

Authors: Dr. Fatimah Al-bashar

Faculty Member, Department of Educational Administration, Imam Muhammad ibn Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Noorah Al-sanea

PhD Researcher in Educational Administration, Educational Supervisor, General Administration of Education in the Eastern Province, Al-Khobar, Kingdom of Saudi Arabia

Badariah Al-omarani

PhD Researcher in Educational Administration, Imam Muhammad ibn Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Fatimah Al-rafadah

PhD Researcher in Educational Administration, Imam Muhammad ibn Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This research aimed to analyze the education policy in the Kingdom of Saudi Arabia as stated in the education policy document issued by the Supreme Committee for Education Policy in 1390 AH / 1970 AD. The purpose of this analysis is to know the extent to which this policy is compatible with the dimensions of educational excellence (leadership excellence, human excellence, organizational structure excellence, service provision excellence, organizational culture excellence, education economics excellence), and to know the accuracy of its formulation and implementation on the ground. Then suggest the necessary amendments to it. The most important standards were collected and classified in light of the excellence of educational policies, which any educational policy is supposed to include and seek, and then compared to the provisions of the education policy document in the Kingdom to determine the extent of their inclusion. The descriptive analytical approach was used, reviewing the literature related to the formulation and implementation of educational policy, and then Analyzed, the following results were reached: The education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia included some dimensions of educational excellence, while it did not include others. Based on the research results, the following was recommended: the necessity of benefiting from international models of excellence in developing educational policies, the necessity of updating the education policy document to keep

pace with internal and external variables. Globalization and the explosion of knowledge, the need to take into account the dimensions of educational excellence in building educational policies when amending the document, for the Ministry of Education to publish the education policy document in all social media outlets approved by the Ministry, and other proposed amendments that should be made to the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the dimensions of educational excellence.

Keywords: education policy, excellence, educational excellence.

1. المقدمة:

شهد العالم بدايات القرن الواحد والعشرون مرحلة انتقالية من التحولات في القوى والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية، وكنتيجة لهذه التحولات اتجهت أنظار المنظمات إلى التميز في أساليب إدارتها وطرق استثمار رأس المال البشري؛ لتحقيق أهداف وغايات وتطلعات الدول وأيضاً لتحسين وتطوير ممارستها وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية في الأداء والمخرجات.

فالثروة البشرية من أتمن ما في الأمم من ثروات، ولا تقاس ثروات الأمم بعدد سكانها بقدر ما يتوافر لها من أفراد صالحين قادرين على مواجهة الحياة، والتعامل مع مجرياتها ومواقفها وأحداثها، ومن أيدي عاملة قادرة على الإنتاج حيث أصبحت تربية الفرد وإعداده للمشاركة المستمرة في حياة المجتمع لا تكمل بدون أن يكون هذا الفرد متنوراً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فالتعليم يسعى لإعداد الأفراد لكي يكونوا على وعي دائم وقادرين على مواجهة متطلبات الحياة، والتفاعل مع ما يجري من مواقف وأحداث (على، 2012م، ص463).

ولا يمكن لأي أمة أن تنهض فكرياً وحضارياً ما لم يكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع مبادئه وقيمه، وقائمة على أسس ومنهجية علمية مواكبة لمتغيرات العصر، فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط والبرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير في ضوءها العملية التعليمية، وفي توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف المنشودة (المنقاش، 2006م، ص2).

وقد أدركت المملكة العربية السعودية هذه الأهمية، فأصدرت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء برقم 779 في 1389/9/17هـ، وهي بمثابة الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، وللوثيقة أكثر من خمسين عاماً منذ صدورها، ولم يجر عليها أي تعديل منذ ذلك الوقت، وهي أعدت لتلبي حاجات المجتمع في ذلك الوقت، وتسير الممارسات التربوية والتعليمية، لذا يجب أن تتمشى عملية تطوير السياسات التعليمية وتتمحور حول إعادة صياغة الفلسفة الأساسية، وتحديث رؤية ورسالة كل مؤسسة تعليمية بما يعكس سمات ومعطيات العصر (مذكور، 2000م، ص 190-191).

وفي السياق نفسه، أدركت دول العالم أهمية النظريات والمنهجيات التي تقود مؤسساتها للوصول للتميز ليس في مدخلاتها فحسب، بل في جميع عملياتها ومخرجاتها، وقد برزت جهود العديد من الهيئات والأجهزة في بناء إمكانات استراتيجية تؤسس لعمليات التميز وتحقق متطلباته، من خلال بناء معايير لتقويم عمل مؤسساتها وتقويمها باستمرار ومن أبرز تلك الهيئات؛ وكالة ضمان

الجودة البريطاني (QAA)، ووكالة توكيد الجودة والاعتماد في مصر (NQAAA)، والمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في السعودية "NCAAA" (الدجيني، 2013م، ص15؛ Jankalová & Jankal, 2020، p30). حيث سعت عدد من الدراسات إلى الكشف عن المضامين التربوية التعليمية وتحليلها من عدة جوانب ومنها دراسة الخزاعي (1993م)، ودراسة المنقاش (2006م)، ودراسة حوالة (2007م) ودراسة الشهوان (2012م)، ودراسة ثنيان (2013م)، ودراسة اللحيد (2015م)، ودراسة الخبراني (2015م)، ودراسة الدوسري (2019م)، ولكن تلك الدراسات لم تتناول تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير التميز التعليمي ولم تناقش وتحلل مضامين التميز التعليمي، لذا جاءت هذه الدراسة لتعطي هذا الجانب تحليلاً وتفسيراً.

1.1. مشكلة البحث:

نظراً للتغيرات الحادثة في المملكة العربية السعودية سعياً لرؤية 2030 وضعت «رؤية السعودية 2030» التعليم على سلم أولوياتها، وركزت على التعليم كمحور أساسي لإحداث تغيير تنموي في المجتمع السعودي، وذلك لإحداث نقلة في جودة التعليم كأحد أركان قطاع الخدمات الذي يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات لخلق الفرص الحقيقية للشباب السعودية في التدريب والتأهيل والتوظيف.

تمثل وثيقة سياسة التعليم والتي تعد بمثابة الدليل التأسيسي للنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية. لكن اللافت للنظر فيه هو أنه لم يتم تحديثه منذ أكثر من 34 عاماً. وقد تم تأسيسها مع مراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي ومتطلبات التنمية واحتياجات المواطن السعودي. في ذلك الوقت ولم يتم إجراء أي تغييرات عليه بعد ذلك. ويجب أخذها في الاعتبار وفحصها وتقييمها للتأكد من أنها تظل مناسبة، وتحديد ما إذا كان من الممكن اعتمادها للمضي قدماً، وتحديد أي تغييرات يجب إجراؤها (المنقاش، 2006، ص 4)

حسب دراسة (الرمثي ولزهر، 2020) التي أكدت علي استحداث إدارات التعليم إدارات وأقسام وجوائز تعني بالتميز، متطلعة لأن تقود الممارسات المتميزة مختلف الموارد البشرية لتحقيق ميزة تنافسية تعزز من دور الميدان التربوي في تحقيق مستهدفات الرؤية التعليمية، وفي توجيه الجهود والتكامل بين مكونات لإدارة لتحقيق أهدافها، ودراسة (البيحيصي، 2014) التي توصلت إلى أن تحقيق التميز المؤسسي من خلال المنظومة البشرية يتطلب وجود فلسفة واضحة تعزز قدرة المؤسسات التعليمية لتتجاوز نطاقها المحلي ومواكبة التقدم العلمي والتقني والمعرفي ودراسة (حسن، 2019) التي توصلت إلى أن تحقيق التميز يكون من خلال المنظومة البشرية ويتطلب وجود فلسفة واضحة تعزز قدرة المؤسسات التعليمية لتتجاوز نطاقها المحلي ومواكبة التقدم العلمي والتقني والمعرفي. وتظهر أهمية رأس المال البشري في كثير من الاتجاهات الإدارية الحديثة باعتباره المكون الأساس لجميع عمليات التطوير والتحسين والإصلاح، ودراسة (خريسات، 2020) التي أكدت أن المؤسسات التعليمية تسعى لبناء مزايا تنافسية، ومن هنا فقد ظهرت الكثير من الدراسات التي تربط بينه وبين مقومات التميز ونظراً لتغيرات الحادثة في المملكة العربية السعودية ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة من أجل تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير التميز التعليمي.

ويتمثل السؤال الرئيسي للدراسة فيما مدى توافق وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التميز التعليمي؟

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توافق مضمون بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مع أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعليم)؟
2. ما المقترحات التي يمكن إجراؤها على وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التميز التعليمي؟

2.1. أهداف البحث:

1. التحقق من توافق مضمون بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مع أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعليم).
2. تقديم مقترحات يمكن إجراؤها على وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التميز التعليمي.

3.1. أهمية البحث:

أهمية البحث العلمية والتطبيقية:

1. إثراء المكتبات بإطار نظري حول وثيقة سياسة التعليم بالمملكة في ضوء التميز التعليمي.
2. يساعد هذا البحث على التقدم والارتقاء للتعليم بما يتوافق مع التوجهات والأهداف الوطنية تحقق التميز التعليمي، وتمهيد الطريق لمزيد من الدراسة العلمية في هذا المجال.
3. من الممكن أن يساهم هذا البحث في تقديم معلومات للباحثين وصناع القرار وقادة التعليم فيما يتعلق بالسياسات التعليمية للمملكة في ضوء التميز التعليمي.
4. تقديم المقترحات اللازمة لتطوير هذه السياسة، التي قد تساهم في تطوير التعليم في المملكة ليوكب التطورات العالمية في أنظمة التعليم.

4.1. حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة في حدودها الموضوعية على تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعليم).
- **الحدود الزمانية:** طبق هذا البحث خلال الفصل الدراسي الثالث من عام 2024-1445
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.

5.1. مصطلحات البحث:

- وثيقة سياسة التعليم:** هي عملية ديناميكية، تتسم بالمرونة والقابلية للتطبيق، ولها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، وتتضمن أهداف واضحة ومتفقاً عليه، وخطط وإجراءات تطبيقها (دياب، 2018م، ص364).
- التعريف الإجرائي:** هي الخطوط العامة التي وضعتها المملكة العربية السعودية، لتوجيه التعليم نحو تحقيق أهداف الدولة العامة ومصالحها الوطنية، بما يوكب التطورات العالمية.
- التميز التعليمي:** بأنه فلسفة أو طريقة في التفكير حول كيفية التدريس وطبيعة عملية التعلم فهو نهج تعليمي متكامل غير قابل للفصل بين بيئة التعلم الإيجابية والمناهج عالية الجودة والتقييم من أجل التمكين وإدارة الصف بمرونة وفاعلية (كارول ومارسيا، 2012م، ص47).

التعريف الإجرائي: تطبيق سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمجموعة من أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعليم)، والتي تمكن المؤسسات التعليمية من تحقيق أهدافها في ظل التغيرات البيئية والتنافسية بتميز.

6.1. منهجية البحث:

سوف يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لأهداف البحث، حيث يعتمد على أساس جمع وتحليل الوثائق الرسمية، والدراسات المتخصصة التي تتعلق بموضوع وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وأبعاد التميز التعليمي.

2. الإطار النظري:

تم تناول الإطار النظري من خلال محورين هما: وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، والتميز التعليمي والتي تم تحليل وثيقة سياسة التعليم في ضوءها وذلك فيما يلي:

المبحث الأول: وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية على اختلافها وفي كافة مراحلها لا تنشأ من فراغ، وإنما وفق سياسات تعليمية تضعها الدول، بحيث تسير مختلف المؤسسات التعليمية على نهجها، ولهذه السياسات أهداف تربوية تقوم على مبادئ وأسس تعليمية لكل مرحلة تعليمية من مراحلها.

حيث تساعد وثيقة سياسة التعليم المبنية على أسس علمية في وضع وتحديد البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق تقديرات، وفي تحديد جوانب اختلاف الأداء في النظام التعليمي، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي بدأت على ضوءها، وفي توجيهها دقة للأهداف الموضوعية، وتحديد المسؤوليات الإدارية عن تنفيذ تلك الالتزامات، وفي حل العديد من المشاكل التربوية، وفي تغيير الأوضاع الرقابية القائمة، وفي المقابل إذا لم يكن هناك سياسة تعليمية فإن ذلك يؤدي إلى ضياع كبير في الكوادر البشرية دون أن تحقق الأهداف المنشودة منها (عطية، 2020م، ص61).

ولإيمان المملكة العربية السعودية بأهمية التعليم وقدرته على النهوض بالمجتمعات وإعداد جيل قادر على التكيف من متغيرات ديناميكية فقد حرصت المملكة على وضع وثيقة لسياسة التعليم تسير على نهجها (اليامي، 2018م، ص36).

لمحة عن نشأة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية:

في عام 1383هـ شكلت اللجنة العليا لسياسة التعليم برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - وفي عضويتها وزير الدفاع والطيران، ووزير الداخلية، ووزير المعارف، والرئيس العام للمعاهد العلمية، ووزير الحج والأوقاف، وقد قامت اللجنة بتكليف مجموعة من العلماء والخبراء بإعداد وثيقة سياسة التعليم في المملكة، وبعد الصياغة والمراجعة أقرت من مجلس الوزراء، وصدرت الطبعة الأولى عام 1390هـ، ثم صدرت عدة طبعات كان آخرها الطبعة الرابعة عام 1416هـ، 1995م وهي طبعة حديثة ملونة، حروفها أكبر من السابق، تقع في 46 صفحة من الحجم المتوسط (المنقاش، 2006م، ص5).

وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

أقر مجلس الوزراء في 16-17/9/1389هـ (1969هـ) سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لتكون ترجمة عملية ووثيقة علمية تربوية لنظام التعليم وأهدافه في المملكة، وبدء في تنفيذها عام 1390هـ (1970م) حيث نصت الوثيقة على (236) مادة،

تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامة والفرعية للتعليم وتعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة، وقد تصدر الوثيقة تعريف سياسة التعليم: بأنها الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداء للواجب في تعريف الفرد برّبه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحلها المختلفة والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم، وسائر ما يتصل به وتعدّ السياسة التعليمية جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة (الغامدي و عبدالجواد، 2002م، ص25).

وقد اشتملت الوثيقة على (9) أبواب كما نصت الوثيقة على (26) أساساً يقوم على التعليم بالمملكة العربية السعودية، وهذه الأسس تعد بمثابة مجموعة معايير تضبط حركة النظام التعليمي وتوجه تفاعلاته في المملكة، ويتم في ضوءها التعرف على منجزاته، كما أنها توجه وترشد الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها تطوير التعليم، أما الباب الثاني يشمل غاية التعليم وأهدافه العامة حيث نصت وثيقة التعليم في المملكة العربية السعودية على (33) هدفاً عاماً تحقق غاية التعليم في المملكة (وزارة المعارف، 1400هـ).

أما الباب الثالث تضمن أهداف مراحل التعليم وهي مشتقة من الأهداف العامة للتعليم، تضمن الباب الرابع من وثيقة سياسة التعليم التخطيط لمراحل التعليم بينما تضمن الباب الخامس بعض التفاصيل لأنواع التعليم المختلفة، وقد تضمن الباب السادس وسائل التربية والتعليم بمعنى أن هذا الباب يعنى بالجانب الإجرائي لتحقيق أهداف التعليم العامة أما الباب السابع تضمن نشر العلم وهو يوضح مساهمة الدولة في نشر العلم والمعرفة بين الدول والأمم والشعوب، وقد تضمن الباب الثامن تمويل العلم، ختمت الوثيقة بالباب التاسع والذي تضمن أحكام عامة بالتنظيم الإداري للتعليم (وزارة المعارف، 1400هـ).

مؤخراً أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 والتي أكدت من خلال مرتكزاتها على أهمية دعم العملية التعليمية، بحيث تسير وفق سياسات تعليمية هدفها تنمية وتعزيز العملية التعليمية ورفع جودة مخرجاتها، وزيادة فاعلية البحث العلمي والحث على الإبداع والابتكار والنهوض بقدرات ومهارات منسوبي التعلم، وبالتالي خلق جيل متعلم له القدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً (العبد، 2017 م، ص9).

مفهوم وثيقة سياسة التعليم:

من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة يمكن تعريف وثيقة سياسة التعليم بأنها:

"هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التعليم وأداء للواجب في تعريف الفرد برّبه ودينه وإقامة سلوكه، وتلبية حاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة وهي تشمل حقول التعليم ومراحلها المختلفة، والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به". (وثيقة سياسة التعليم في المملكة، 1416، ص3).

" مجموعة من العمليات والمواجهات التي صيغت على شكل عبارات لتنظيم العملية التعليمية وتحقيق أهداف متخذ القرار وتلبية حاجات الأفراد والجماعات في المجتمع من خلال جميع عناصر التعليم والتعلم لمختلف المراحل الدراسية" (الرومي، 2002م، ص11).

وهي: " تلك التشريعات والتنظيمات الصادرة من الحكومة لتحديد الكيفية التي سيسير عليها النظام التعليمي وفقاً لطبيعة المواد والمصادر المتوفرة في داخل الدولة" (kosack, 2007, p13).

والسياسات الخاصة بالتعلم هي " عملية ديناميكية، تنسم بالمرونة والقابلية للتطبيق، ولها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، وتتضمن أهداف واضحة ومتفقاً عليه، وخطط وإجراءات تطبيقها" (دياب، 2018م، ص364).

بينما عرفها المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (2022م، ص106) بأنها: "مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم، وتتمثل في القوانين والأنظمة واللوائح التي تشكل الإطار العام للتعليم الذي تضعه وزارة التربية في البلاد".

أهمية وثيقة سياسة التعليم: تكمن أهمية وثيقة سياسة التعلم في تسهيل عملية صنع واتخاذ القرارات على المستوى الإداري، وتشكيل الخطط القائمة والمقترحة، والعمل على تنظيم وتوجيه النظام التعليمي، وتوفير الوقت والجهد والمال على كافة المستويات الإدارية والفنية (غنايم، 2018 م، ص23).

ويؤكد الحريري (2016م، ص15) أن وثيقة السياسة التعليمية تعتبر المنظم للعملية التعليمية من خلال ما تسهم به من تخطيط للمراحل التعليمية، وقطاعاتها، ورسم أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة من مراحلها، ووضع خطط زمنية لتحقيق التقدم، وتحقيق الأهداف، وعن طريق تحديد الأطر، والأسس، والمبادئ، والقيم العامة التي تقتدى بها العملية التعليمية وتسير على نهجها. ومن وجهة نظر الباحثات فوثيقة السياسة التعليمية تعد الأسلوب الموجه والإطار العام والتفكير المنظم للخطط وتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة ولا تعتبر خطة مفصلة، وإنما هي توجّه ورؤية ذات غايات وأهداف بالغة الأهمية، وبعيدة المدى تقود إلى وضع الخطة التربوية، التي تتضمن التفاصيل التنفيذية اللازمة للبرامج والمشروعات المطلوبة لتحقيق الأهداف.

المبحث الثاني: التميز التعليمي

فلسفة التميز التعليمي:

نشأ مفهوم التميز للتعبير عن الحاجة إلى منهج شامل يجمع بين عناصر بناء المؤسسات التعليمية على أسس متفوقة تحقق لها القدرة على مواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية، كما يكفل لها تحقيق الترابط والتناسق الكامل بين عناصرها ومكوناتها واستثمار قدراتها لتحقيق المنافع لكل عملائها والعاملين والمتعاملين معها والمجتمع بأسره، لذا أصبح تحقيق التميز أمراً ملحا وضروريا (رويس، 2018م، ص6).

يعرف التميز بأنه: "مجموع الجهود التي تبذل من أجل النجاح طويل المدى وذلك من خلال امتلاك مهارات خاصة لتحقيق نتائج استثنائية مع الحفاظ على تقدير جميع المشاركين (Akyay, 2013, p988).

ويعرفه السلمي بأنه: "القدرة على التنسيق والتكامل والترابط بأعلى معدلات الفاعلية، من أجل الوصول إلى مستوى المخرجات الذي يحقق رغبات ومنافع وتوقعات أصحاب المصلحة المرتبطين بالمؤسسة" (السلمي، 2014م، ص251).

ويتضح مما سبق أن مفهوم التميز يعبر بشكل عام عن الأداء المتفوق لجميع العاملين في المؤسسة الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تميز المؤسسة وتفوقها على مثيلاتها ولما كان معايير التميز في مضمين سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية هو محور اهتمام الدراسة كان لابد من بيان مفهوم التميز التعليمي على وجه التحديد.

وهذا ما سنتناوله الدراسة في هذا المحور حيث تعرف كارول ومارسيا التميز التعليمي بأنه: "فلسفة أو طريقة في التفكير حول كيفية التدريس وطبيعة عملية التعلم فهو نهج تعليمي متكامل غير قابل للفصل بين بيئة التعلم الإيجابية والمناهج عالية الجودة والتقييم من أجل التمكين وإدارة الصف بمرونة وفاعلية" (كارول ومارسيا، 2012م، ص47).

وعرفته المنظمة الأوروبية لإدارة الجودة (EFMQ) بأنه: "القدرة غير المحدودة على تحسين جودة ما تقدمه المنظمات التعليمية من خلال إظهار مستويات عالية من الإنجاز مقابل مجموعة محددة من المعايير التي تعكس مجموعة من ممارسات المؤسسات المماثلة" (EFMQ, 2013, p8)

ويتضح من التعريفات السابقة للتميز التعليمي، أن المفهوم أصبح يركز على أبعاد أكثر خصوصية في المؤسسات التعليمية بوجه عام، بالإضافة إلى ما سبق ظهرت مصطلحات تعبر عن جوانب محددة لتمييز العملية التعليمية، فمنها من تناول الاستراتيجية التعليمية والتميز في تطبيقها، ومنها من تناول تمييز المعلم، والثالث اهتم بتمييز الطالب والمناهج التعليمية، ومن ثم فإن لكل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية مفهوم خاص يحدد سبل تمييزه.

جوانب تمييز العملية التعليمية:

تعدد المصطلحات التي تتناول الجوانب المختلفة للعملية التعليمية فتضمنت كلاً من:

- تمييز تطبيق ومتابعة الاستراتيجية: تعني قدرة المؤسسة التعليمية على تطبيق الأنشطة الاستراتيجية بحسب طبيعة عملها وأهدافها بطريقة مميزة (الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، 2017م، ص ص 21-26).
 - التمييز المدرسي: تلك العملية المخططة والمؤثرة إيجابياً التي تمارسها قيادة المؤسسة المدرسية في بيئتها لتحقيق التحول من المدرسة التقليدية إلى المدرسة المتميزة بجميع مكوناتها مخرجاتها، والإسهام في تعظيم العائد على المجتمع ألا وهو الطالب، وتقود إلى مخرجات متميزة، تحقق أهدافها الاستراتيجية (وزارة التعليم، 2014م، ص 67).
 - الإدارة التعليمية المتميزة: هي أحد المدخلات التي تهدف إلى تحقيق التميز المؤسسي، ويتحقق التميز في الأداء من خلال القيادات فهي التي تقوم بصياغة وتوجيه السياسات والاستراتيجيات وتستثمر العلاقات وتدير العمليات المختلفة بالمؤسسات التعليمية، وتتبنى سياسات واستراتيجيات إدارة الموارد البشرية والعمليات التي تهدف إلى التميز في الأداء (وزارة التعليم، 2018م، ص 7).
 - المعلم المتميز: هو التربوي القادر على تعليم المتعلمين، وبناء شخصياتهم وإكسابهم المهارات والمعارف والقيم التي تمكنهم من المنافسة والتعامل مع معطيات العصر ومتغيراته الداخلية والخارجية، في ضوء مجموعة من المعايير المحددة (المليجي، 2014، ص 2).
 - الطالب المتميز: من فاق أقرانه خلقاً وعلماً وعملاً، الواعي بدوره ومسئوليته، المبادر بإيجابية نحو تطوير نفسه ومدرسته ومجتمعه ووطنه (وزارة التعليم، 2018م، ص 7).
 - التعليم المتميز: هو تعليم يهدف إلى رفع مستوى جميع الطلاب دون استثناء وليس الطلاب المتفوقين أو الموهوبين فقط، لأنه يعبر عن سياسة مدرسية تأخذ باعتبارها خصائص الفرد، وخبراته السابقة، وهدفها زيادة إمكانات وقدرات ومهارات الطالب، والنقطة الأساسية في هذه السياسة هي توقعات المعلمين من الطلاب واتجاهات الطلاب نحو إمكاناتهم، حيث تدور تلك السياسة حول تقديم بيئة تعليمية مناسبة لجميع الطلاب (وزارة التعليم، 2018م، ص 17).
- تعكس التعريفات السابقة لفئات التميز التعليمي مدى الاهتمام الواسع والسعي الحثيث والمستمر لتحقيق التميز في التعليم، وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق هذا التميز في كل فئة من فئات العملية التعليمية.
- ### ركائز التميز المؤسسي:
- وللتمييز ركائز أساسية كما ذكرها (واصلي، 2018 م، ص 48) تقوم عليها عملية تحول المؤسسات التعليمية للتمييز ويعتمد عليها وتتمثل تلك الركائز في الآتي:
- التركيز على احتياجات وطموحات العملاء مع الأخذ في الحسبان تقدير مساهماتهم في تحقيق التوازن وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستفيدين الداخليين والخارجيين.

- متابعة الأداء بناءً على معايير محددة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح المسار.
 - وضع رؤية ملهمة ومنفتحة مع ضرورة أن يشارك فيها جميع من في المؤسسة .
 - إدارة المؤسسة عبر مجموعة مترابطة من الأنظمة والعمليات وعبر مجموعة من القرارات المبنية على المعلومات السليمة والموثقة.
 - تعظيم مساهمات العاملين في المؤسسات التعليمية عبر تطوير مشاركتهم وتعظيم مساهماتهم بطريقة إيجابية.
 - بناء علاقات منفعة متبادلة داخليا وخارجيا، من أجل اكتساب قيمة إضافية، ودعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتنفيذية.
 - تجاوز الحد الأدنى للإطار القانوني حيث تعمل المؤسسة وتسعى جاهدة لفهم وتلبية توقعات أصحاب المصلحة في المجتمع.
 - تحدي الوضع القائم وإحداث التغيير وتشجيع الابتكار وإجراء التغييرات بصورة مبدعة.
 - تحرير الفرد من كافة القيود التي تحول دون إبداء رأيه وإعمال عقله وإطلاق إبداعاته.
 - مواكبة التغييرات المعرفية المعاصرة بل ويساهم في تطويرها .
- ويتضح مما ذكر أعلاه بأن عملية التميز في العملية التعليمية تتضمن تشريعات وقوانين ومرتكزات أساسية تشمل كل عنصر من العناصر والتي تنظم سير العملية التعليمية في المؤسسات التربوية.

أبعاد التميز بالمؤسسات التعليمية:

التميز محصلة كما أشار (جوهر، 2019 م، ص 8) لتطبيق مجموعة من المعايير التي تمكن المؤسسات التعليمية من التوصل إلى نتائج تنافسية غير مسبوقه، والتي تسهم في ضمان تحقيق أهدافها، لذا فإن السعي لتطبيق معايير التميز بالمؤسسات التعليمية هو مطلب ليس ثانوي إنما مطلب أساسي في ظل التغييرات البيئية والتنافسية والسعي إلى النهوض وتخطي الصعوبات وإحداث فارق و تفوق وتطوير في الأداء للوصول إلى القدرة على البقاء والمنافسة في بيئة تتحول فيها الأساليب والاستراتيجيات وتتطور التكنولوجيا وتتقدم المنتجات وتغير فيها العمليات بسرعة.

- 1- **التميز القيادي:** ميز القيادة وهو قدرة المدير المتميز على استغلال الفرص التنظيمية، وتوفير الفرص التطويرية والقدرة على التعامل مع التحديات المؤسسية بصورة تساعد المؤسسات التعليمية على التقدم ومواجهة الأزمات المتعددة.
- 2- **التميز البشري:** يعد العنصر البشري البنية الأساسية لأي مؤسسة تعليمية مهما اختلف حجمها وطبيعتها عملها حيث أن الإنسان هو المسؤول عن التجديد والابتكار، كما أنه وسيط التعلم في المؤسسة التعليمية كما أن العنصر البشري هو العنصر البشري الرئيس في عملية صنع واتخاذ ويعتبر العنصر البشري مفتاح التميز فهو مصدر الثروة، وأعلى أصل مستدام، حيث يتمثل التميز من خلال المرؤوسين في تشجيع القدرات الإبداعية المتميزة بالشكل الذي يعزز من إمكانية تحقيق أهداف المؤسسة (الحربي، 2022م، ص32).
- 3- **تميز الهيكل التنظيمي:** التميز الهيكل التنظيمي وهو قدرة الإطار الهيكلي الذي يربط أجزاء التنظيم، ويحدد العلاقات بين الأعمال والمراكز والأقسام والتعاون المتوقع بين أجزاء التنظيم ويوضح خطوط السلطة والمسؤولية على أداء الأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية (عبد المنعم، 2023م، ص98).
- 4- **التميز في تقديم الخدمة:** تساهم الأنظمة الإدارية التعليمية المتميزة على التطوير المتواصل لكل من الأداء ورضا المستفيدين من خلال توفير خدمات متوافقة ومنسجمة، مرتبطةً بمعايير برامج إدارة التميز والتي تهدف إلى تحقيق مستويات عالمية من جودة الأداء والمخرجات والقدرة التنافسية والتحسين المستمر وتحقيق نواتج التعلم من خلال تطوير الهيئة الإدارية

والتعليمية وتقنيات التعليم والوسائل التعليمية والقاعات الدراسية والمعامل والمكتبات المدرسية والمختبرات انطلاقاً من أفضل الممارسات العالمية باستخدام المبادئ العالمية الحديثة في التعليم والتعلم (الشوا، 2016م، ص65).

5- تميز الثقافة التنظيمية: للجودة معاني مختلفة وقد تم تعريفها والتميز على أنهما شيء واحد حيث يمكن وصف التميز على أنه العمل المتواصل من أجل التحسين المستمر وهذا المفهوم يرتبط مباشرةً بنماذج التميز التي تضع أطراً للإدارة الإستراتيجية في المنظمات التنافسية ومن خلال ذلك يمكن للثقافة التنظيمية أن تساعد على تحسين أداء الموظفين ورضاهم، بالإضافة إلى تقترنهم بقدرتهم على التعامل مع مشاكل العمل (الدسوقي، 2013م، ص55).

6- التميز في اقتصاديات التعليم: أن الأساس في ترجمة نظريات ومفاهيم اقتصاديات التعليم يعتمد بالدرجة الأولى على أمرين أساسيين وهما الإرادة بالتوجه والأنفاق المستمر على التعليم لتوفير بيئة خصبة للتعلم وتوفير بنية تحتية متكاملة بكافة مرافقها التعليمية والبحثية لتكون البداية في صناعة العقول لتستثمر في ترجمة الغاية منها في خدمة المجتمعات أفراداً ومؤسسات، وتحقيق التغيير النوعي الذي يتطلع له الجميع وخلافاً لذلك يرى أصحاب الفكر الاقتصادي بأن سوء استثمار التعليم بمفاهيمه الاقتصادية سيترك أثر غير جيد وستكون النتيجة البقاء في مربع التخلف الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء (حنا، 2014 م، ص34).

مما سبق يتضح أن التميز بالعملية التعليمية يشمل مجموعة من الأبعاد وهي: التميز القيادي والتميز في الهيكل التنظيمي، والتميز البشري، والتميز في تقديم الخدمات، والتميز في اقتصاديات التعليم، والتميز في الثقافة التنظيمية والعمليات اللازمة للوصول إلى أهداف إجرائية، وكذلك مجموع النشاطات التي تتم داخل المؤسسات التعليمية، والجوانب المالية، والإيرادات من نشاطات أو عمليات جديدة، وكفاءة العمليات الإدارية والتنظيمية.

تحقيق التميز في إدارة المؤسسات التعليمية:

لتحقيق التميز في المؤسسات التعليمية ضرورة تدعيم الشراكة بين مؤسسات التعليم وبين المؤسسات المجتمعية؛ حيث أن التعليم هو القاطرة التي تقود المجتمع نحو الأخذ بعوامل التقدم والتنمية الشاملة المستدامة، وهو أيضاً المعبر الرئيس لدخول حضارة القرن الحادي والعشرين التي تتميز بالتعقيد والنمو المتسارع في مختلف مجالات الحياة (أبو عوض، 2013 م، ص40).

تتطلب المؤسسة التعليمية استخدام مجموعة من الآليات لتحقيق تميزها سعياً لصفها أدائها التعليمي، فقد أكد (عبابنة والشقران، 2013 م، ص462) على أن المؤسسات التعليمية تواجه تحدياً مشتركاً يتمثل في حاجتها لرفع مستوى أدائها حتى يتسنى لها التأقلم مع متطلبات التغيير السريع، وتبرز أهمية التلازم بين متطلبات الإدارة الحديثة والإبداع الإداري في النظام التعليمي، حتى تواجه التحديات التي يبرزها التغيير في مجالات التنمية والتطور الحضاري، كما أن الإبداع أصبح الآن بمثابة الأمل الأكبر للمؤسسات لحل الكثير من المشكلات.

3. الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، وفيما يلي عرض هذه الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم للأحدث، وفق التقسيم التالي: دراسات تناولت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ودراسات تناولت التميز التعليمي، ثم التعقيب على الدراسات السابقة باستعراض أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، كما يلي:

1.3. المحور الأول: دراسات تناولت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

دراسة (المنقاش، 2006) بعنوان "دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها" هدفت إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1390هـ / 1970م. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي الذي يقوم على التحليل والمقارنة. فقد تم جمع وتلخيص وتصنيف أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية ومن ثم مقارنتها ببندوثيقة سياسة التعليم في المملكة لمعرفة مدى تضمينها، كما تمت مراجعة أدبيات الدراسة المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسة التعليمية لمعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذ بنودها. وقد تم التوصل للنتائج التالية: أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة وضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم. من ناحية المضمون، لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية فهناك ما يلزم لإضافته والتأكيد عليه.

دراسة (الدخيل، 2014) بعنوان "مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود" هدفت إلى التعرف على مقترحات تطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة في الاستبانة تم توزيعها على عينة بلغت (70) من أفراد الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة على النحو التالي: حصلت عبارات السؤال الأول المتعلق بمقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط حسابي عام (2.61 من، 3.00) هي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثاني المتعلق بمقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (2.61 من، 3.00) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثالث المتعلق بمقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (2.65 من، 3.00) وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة.

دراسة (العتيبي والمنتشري، 2022) بعنوان "السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية" هدفت إلى التعرف على السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى، وذلك من خلال عرض السياسات التعليمية التي صدرت على مستوى كل من وزارة التعليم (التعليم العام، والتعليم العالي). وتحديد مدى ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم. واستنتج الباحثان من هذا التحليل بأن السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز كان لها ارتباط وثيق بجميع المحاور لرؤية المملكة العربية السعودية.

دراسة (نصر، 2023) بعنوان "تطوير سياسات التعليم قبل الجامعي في ضوء منظومة التحول الرقمي" هدفت إلى التوصل إلى متطلبات تطوير سياسات التعليم قبل الجامعي في ضوء منظومة التحول الرقمي، واستخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي، من حيث جمع ووصف وتحليل متغيرات الدراسة للوقوف على ضوء منظومة التحول الرقمي. وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج من أهمها: سياسة التعليم هو الإطار العام يتضمن الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي التي يسعى إلى تحقيقها لتحسين

بعض جوانب المنظومة التعليمية وذلك عن طريق القوانين والقرارات المتعلقة بتطوير مرحلة التعليم قبل الجامعي، تجدد أدوار المعلم في ضوء منظومة التحول الرقمي وتحول دوره من مركز السلطة إلى موجه ومرشد لطلابه، وميسر للعملية التعليمية.

2.3. المحور الثاني: دراسات تناولت التميز التعليمي:

دراسة (عبد الرحمن وأبو سعدة ودياب، 2021) بعنوان "متطلبات تحقيق التميز في مدارس التعليم العام" هدفت إلى الكشف عن المتطلبات اللازمة لتحقيق التميز في المؤسسات التعليمية ومن ثم السعي لتوفيرها. ولتوصل لهذا الهدف استخدم المنهج الوصفي في تحليل الأدبيات المختلفة بالإضافة إلى نماذج وجوائز التميز المحلية والعالمية لاستنتاج المتطلبات المختلفة للتميز. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة رصد العديد من المبررات التي كانت سبباً أساسياً في اهتمام المؤسسات التعليمية بتحقيق التميز وإنتاج تعليم متميز ومن هذه المبررات (التغيرات السريعة، المنافسة المستمرة، العولمة، المحافظة على مكانة المؤسسة) بالإضافة إلى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها عملية تحويل المؤسسات التعليمية إلى التميز.

دراسة (الخرزاعلة، 2023) بعنوان "مستوى التميز التعليمي لدى المعلمين المتقدمين لجائزة الملكة رانيا في مدارس لواء المفرق" هدفت إلى التعرف على مستوى التميز التعليمي لدى المعلمين المتقدمين لجائزة الملكة رانيا من وجهة نظر مديري ومديرات مدارس لواء قصبه المفرق، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واستخدام الاستبانة كأداة، وتكونت عينة الدراسة من (145) مديراً ومديرة، وأظهرت النتائج كالتالي: مستوى التميز التعليمي لدى المعلمين المتقدمين لجائزة الملكة رانيا من وجهة نظر مديري ومديرات مدارس لواء قصبه المفرق جاءت بدرجة (مرتفعة)، كما كشفت النتائج بالنسبة للفروق الإحصائية بوجود فروق إحصائية تعزى لأثر متغير الجنس، وجاء لصالح الإناث، وعدم وجود فروق تعزى لأثر متغير سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

دراسة (عبد العال، 2023) بعنوان "دور كليات التربية في تنمية الكفايات البحثية لدى طلاب الدراسات العليا في ضوء بعض نماذج التميز العالمية" هدفت إلى التعرف على دور كليات التربية في تنمية الكفايات البحثية لدى طلاب الدراسات العليا في ضوء بعض نماذج التميز العالمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة، وتكونت عينة الدراسة من (75) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط. وأظهر النتائج كالتالي: إعادة النظر في قواعد القبول ونظام الدراسة والامتحانات والتسجيل والمناقشة للرسائل العلمية بما يتناسب مع الاتجاهات السائدة في الدول المتقدمة ذات الخبرة في هذا المجال، وضع استراتيجية للجامعات يكون من أولوياتها تطوير الكوادر العلمية والبحثية، توفير دورات مكثفة للباحثين والطلاب في الدراسات العليا في التحول الرقمي.

دراسة (هظل ومحمود، 2024) بعنوان "تأثير الاستفادة من الأدوات الرقمية (التكنولوجيا) لتحقيق التميز التعليمي" هدفت الدراسة إلى معرفة التطورات الرقمية الحديثة وطرق تحقيق التميز التعليمي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة، وتكونت عينة الدراسة جميع طلاب المرحلة الأولى لقسم علم النفس عددهم (88) طالباً. وأظهرت النتائج كالتالي: بالإمكان دمج الوسائل التعليمية التقليدية مع وسائل التكنولوجيا الحديثة، يمكن توفير متطلبات التكنولوجيا الرقمية من خلال إعادة النظر في برامج التعليم الحديثة، يمكن نشر ثقافة التكنولوجيا الرقمية داخل المدارس والجامعات وخارجها.

3.3. التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض السابق للدراسات التي تناولت سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية والتميز التعليمي وبتنوع المناهج البحثية والمتمثلة في النقد والتحليل والمقارنة والدراسات الوصفية الميدانية فإن معظم الدراسات هدفت إلى التعرف على كيفية

تحسين سياسات التعلم أو وضع مقترحات لتحسين سياسات التعلم في المملكة. وتوضيح التميز التعليمي، بينما تميز البحث الحالية عن الدراسات السابقة في كونها الدراسة الوحيدة- في حدود علم الباحثات – التي تستعرض تحليل وثيقة سياسة التعليم في ضوء أبعاد التميز التعليمي. للكشف عن بعض الحقائق الهامة فيها لكل المهتمين في مجال التربية والباحثين ومتخذي القرار وصانعي السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية والتي تعد مدخلاً لتحسين وتطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ليوكب التطورات العالمية في أنظمة التعليم، ولمواجهة كافة التحديات والتغيرات العالمية المعاصرة والمستقبلية.

4. تحليل النتائج ومناقشتها:

الإجابة على السؤال الأول: ما مدى توافق مضمون بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مع أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعليم)؟

توصلت النتائج التي توصل لها البحث أن وثيقة سياسات التعليم بالمملكة العربية السعودية قد اشتملت على بعض معايير التميز التعليمي، بينما لم تشتمل على بعضها الآخر ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أولاً: بالنسبة لبعد التميز القيادي:

نجحت وثيقة السياسة التعليمية في التوافق مع المعايير الخاصة ببعد التميز القيادي، حيث ربطت بصورة مباشرة بين كيفية وضع رؤية استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية بالمملكة، بالإضافة لدعم نشر الثقافة التنظيمية الداعمة للتميز بين أفراد المجتمع التعليمي بصورة عامة.

بينما اهتمت الوثيقة بمعيار مراعاة المتغيرات المرتقبة سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية عن التخطيط لتطوير الأداء في المؤسسات التعليمية، حيث أشارت للاستفادة من كافة المعارف والعلوم وتوجيهها بالوجهة الإسلامية، وضرورة التفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية ومتابعتها والمشاركة فيها، والاهتمام بالمتغيرات العالمية والتطورات في مجالات العلوم والأداء، وتعلم اللغات للتزود بالمعارف والعلوم النافعة، ويتضح ذلك في البنود رقم (12- 13- 42- 50).

وبالنسبة لمعيار توفير فرص التنمية المهنية لكافة منسوبي التعليم لتشجيعهم على التميز، يتضح اهتمام الوثيقة بالتنمية المهنية للمعلمين لتشجيعهم على التميز، إلا أن الوثيقة قد تناولت أهمية تنمية التفكير العلمي والبحث وتنمية المهارات المتنوعة مثل تنمية المهارات العلمية وغرس حب العمل لدى منسوبي التعليم ويتضح ذلك في البنود رقم (34- 37- 41- 44- 52)، كما اشتملت الوثيقة على جزء كامل يتناول إعداد المعلمين واشتملت على عشرة بنود تناولت مناهج إعداد المعلمين والتدريب المستمر والتشجيع على استمرار البحث.

وبالنسبة لمعيار اتباع سياسة تحفيز العاملين وفقاً لمبدأ الجدارة فإن الوثيقة لم تتناوله بطريقة مباشرة، حيث لم يوجد أي بند في الوثيقة يشير لسياسات واضحة لتحفيز العاملين وفقاً لمبدأ الجدارة، بينما في البند رقم 169 تناولت وضع كادر خاص للمعلمين للرفع من شأنهم وتشجيعهم على الإهتمام بتلك المهمة التربوية لأداء رسالة التعليم بإخلاص وأمانة لضمان استمراريتهم في مجال التعليم.

ثانياً: بالنسبة لبعد التميز البشري:

فإن الوثيقة لم تشتمل في أبوابها التسعة على نصوص صريحة تتناول بعد التميز البشري، فبالنسبة لمعيار اشتراك منسوبيها في صناعة القرارات لم تنص الوثيقة على مشاركة المعلمين والعاملين في المؤسسات التعليمية في اتخاذ القرارات.

بينما بالنسبة لمعيار قياس الرضا الوظيفي للعاملين بصورة دورية فإن الوثيقة لم تتناول مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين في قطاع التعليم.

كما لم تتناول الوثيقة معيار مراعاة العدالة بين العاملين في توزيع الأعباء الوظيفية، حيث لم تتطرق لتلك المهام وتوزيع الأعباء الوظيفية بين العاملين في المؤسسات التعليمية، بل تركتها أمام الإدارة المدرسية لاتخاذ القرارات المناسبة فيها. وأيضاً بالنسبة لمعيار تشجيع العاملين على إبداء الرأي بشفافية، فإن الوثيقة لم تنص صراحة على ذلك بينما تناولت فصل القائمون على التعليم واشتمل على تعريف الوسائل التعليمية، ويرجع ذلك إلى أن الإدارة المدرسية وإبداء الرأي من المعلم غير وارد ويرجع ذلك إلى مركزية التعليم، حيث لا تختص الإدارة المدرسية بالتنظيم أو التخطيط أو التطوير، ولكنها تقوم بالإجراءات التقليدية الروتينية، لذا فإن المعلم ليس مناط بإبداء رأيه، وهو ما أوجد فجوة كبيرة بين الإدارة المركزية والمعلمين داخل المدارس. وبالنسبة لمعيار توفر لمنسوبيها التقنيات الحديثة التي تعينهم على أداء العمل بجودة عالية فإن الوثيقة قد ركزت على إعداد المعلم ومناهجه وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتشجيع على البحث المستمر، إلا أنها لم تتناول المهارات التقنية الحديثة للمعلمين واستخدامها في العملية التدريسية، كما أهملت أهمية التدريب المستمر والتأهيل التقني للمعلمين لمواكبة التطورات العالمية المستمرة، ويرجع ذلك للوقت الذي تم إعداد الوثيقة فيه حيث لم يكن التطور التقني بالصورة الحالية.

ثالثاً: بالنسبة لبعد تميز الهيكل التنظيمي:

بالنسبة لمعيار تتصف بالمرونة التي تسمح بمواكبة التغيرات في البيئة الداخلية أو الخارجية فإنه يمكن القول أنه على الرغم من احتياج وثيقة التعليم للمراجعة لكي تتماشى مع التطورات الحالية التي يشهدها مجال التعليم، إلا أنها قد نصت على التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية والمشاركة فيها، ومتابعة الاكتشافات الجديدة في مجال الآداب والعلوم للتزود بالمعارف النافعة ويتضح ذلك في البنود (16- 42- 49)

وبالنسبة لمعيار التركيز على استثمار مهارات وقدرات العاملين في المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف المرجوة فإن الوثيقة قد ركزت على إعداد المعلمين وامتلاكهم للكفايات والمهارات اللازمة لتحقيق الأهداف التعليمية، حيث تناولت توسع الجهات التعليمية في معاهد المعلمين والمعلمات وكليات التربية بما يعمل على سد حاجة البلاد خلال الخطة الزمنية المحددة، كما تناولت اختيار الجهازين الإداري والتعليمي لكي يتوافق مع أهداف التعلم التي تنص عليها الوثيقة من حيث التأهيل التربوي والمستوى العلمي والخلق الإسلامي، ويتضح ذلك في البنود (166- 167)

وبالنسبة لمعيار تضم وحدة للجودة تختص بالتميز في الأداء الإداري والأكاديمي فإن الوثيقة لم تنص صراحة على إنشاء وحدة للجودة تختص بالتميز بينما نصت في البند (165) تولى الجهات التعليمية المختصة عنايتها بإعداد المعلم المؤهل علمياً ومسلحاً لكافة مراحل التعليم لكي يحقق الاكتفاء الذاتي وفقاً للخطة الزمنية الموضوعية، بالإضافة للبند (163) الذي نص على إعداد المعلمين في كافة الجهات التعليمية وفقاً للأهداف الأساسية التي تنشدها الأمة لتربية جيل مسلم.

وبالنسبة لمعيار تتبنى سياسة اللامركزية فإن وثيقة التعليم لم تتوافق مع هذا المعيار، حيث أنه من المتعارف عليه في المملكة أن الإدارة المركزية عبارة عن أداء لتنفيذ التعليمات المركزية، وأنها غير مختصة باتخاذ القرارات الخارجية، ولكنها تقوم بواجباتها الإدارية التقليدية أكثر من الاهتمام بالجوانب التعليمية، لذا فإن وثيقة التعليم لم تتبنى سياسة اللامركزية ولكنها أكدت على مركزية التعليم واختصاص الوزارة باتخاذ القرارات التعليمية المهمة، مما أدى لبعض الإدارة المركزية عن إدارات المدارس وتمركز الصلاحيات لدى الإدارة التعليمية العليا.

رابعاً: بالنسبة لبعد التميز في تقديم الخدمة:

فإنه بالنسبة لمعيار توفير الدعم المالي اللازم لتقديم خدمات مميزة تلبى توقعات المستفيدين فإن الوثيقة قد اشتملت على باب لتمويل التعليم حيث ذكرت الوثيقة في البنود 229- 230 أن الدولة تراعي زيادة نسبة الميزانية للتعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو تلك النسبة مع نمو الميزانية العامة.

وبالنسبة لمعيار التحسين المستمر للخدمات المقدمة لكسب رضا المستفيدين فإن الوثيقة لم يوجد بها بند صريح يتناول التحسين المستمر للخدمات المقدمة بحيث يتم مراجعتها للتحقق من جودة التعليم، كما لم تهتم الوثيقة باستخدام التقنيات التعليمية في التدريس، ولكنها ركزت على الجانب القيمي في التعليم، وأشارت لأهمية تنمية المهارات التعليمية لدى الطلاب والمهارات العملية والحركية لديهم وذلك في البنود (37- 41- 45- 52)

وبالنسبة لمعيار استطلاع آراء المستفيدين في الخدمات المقدمة لهم فإن الوثيقة لم تتناول استطلاع آراء الطلاب أو أفراد المجتمع حول الخدمات التعليمية المقدمة لهم.

وبالنسبة لمعيار الاستفادة من التغذية الراجعة في تحسين الخدمات المقدمة فإن الوثيقة لم تتناول التغذية الراجعة في كافة البنود الخاصة بها لتحسين الخدمات التعليمية المقدمة للمستفيدين منها.

وبالنسبة لمعيار تحديد احتياجات المستفيدين بصورة مستمرة للعمل على إشباعها فقد تناولت الوثيقة في البند رقم 98 التعهد بقدرات الطلاب واستعداداتهم المختلفة التي تظهر خلال المرحلة التعليمية وتوجيهها بما يتناسب مع تحقيق أهداف التربية الإسلامية في مفهومها العام، وأيضاً في البند 99 تناولت تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب وتعميق روح البحث والتجريب لديهم واستخدام المراجع والأساليب الدراسية الصحيحة.

خامساً: بالنسبة لبعد تميز الثقافة التنظيمية:

بالنسبة لمعيار انعكاس الاحترام المتبادل بين أفراد المؤسسة التعليمية فإن الوثيقة قد اشتملت بصورة غير مباشرة على التعامل المناسب بين العاملين في المجال التعليمي والاحترام المتبادل فيما بينهم لتحقيق الأهداف المرجوة

وبالنسبة لمعيار منح أفراد المؤسسة التعليمية قدر من الاستقلالية التي تتيح لهم أداء أدوارهم بفاعلية فإن الوثيقة قد نصت في البند 171 على إفساح المجال أمام المعلم لمتابعة الدراسة التي تؤهله لمراتب أرقى في مجال تخصصه، وتضع الجهات التعليمية الأنظمة المحققة لهذا الغرض.

وبالنسبة لمعيار تمييز بتطبيق الإجراءات بصورة عادلة فإن الوثيقة لم تتناول هذا المعيار صراحة داخل بنودها.

وبالنسبة لمعيار التأكيد على مبدأ الاستقلال الإداري والمالي للمؤسسات التعليمية فإن الوثيقة قد أشارت إلى اتباع المركزية في النظام التعليمي، لذا فإنه في وقت وضع بنود الوثيقة لم يكن من المطروح تواجد استقلال مالي أو إداري للمؤسسات التعليمية، ولكن ظهر ذلك مع تطور أساليب الإدارة والتمويل.

وبالنسبة لمعيار التأكيد على ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية فإن الوثيقة قد نصت في البند 167 على ضرورة اختيار الجهازين الإداري والتعليمي لكي تتسجم مع تحقيق الأهداف التعليمية المحددة وضرورة تميزهم بالخلق الإسلامي والمستوى العلمي والتأهيل التربوي.

سادسا: بالنسبة لبعيد التميز في اقتصاديات التعليم:

بالنسبة لمعيار تعزيز زيادة الاقتصاد المعرفي لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية فإن الوثيقة لم تتناول الاقتصاد المعرفي لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية.

وبالنسبة لمعيار التحفيز على تنفيذ تدويل التعليم للمساهمة في تطوير الخبرات في سياسات التعليم والتطوير المهني فإن الوثيقة لم تتناولها بطريقة صريحة ولكنها في البند 13 قم تناولت الاستفادة من كافة المعارف الإنسانية النافعة على ضوء الإسلام للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها.

وبالنسبة لمعيار تشجيع الشركات مع القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف خطط التنمية والغايات الوطنية فإن الوثيقة لم تتناول هذا المعيار وذلك لاعتمادها على مركزية تمويل التعليم واختصاص الإدارة العليا بتمويل المدارس والمؤسسات التعليمية. وبالنسبة لمعيار تعزيز ارتباط السياسة التعليمية بخطط التنمية على مستوى الدولة فإن الوثيقة لم تتناول معيار تعزيز ارتباط السياسة التعليمية بخطط التنمية.

الإجابة على السؤال الثاني: ما المقترحات التي يمكن إجراؤها على وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التميز التعليمي؟

أهم المقترحات التي يفضل إجراؤها على وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعليم) من وجهة نظر الباحثين، يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولا: بالنسبة لبعيد التميز القيادي:

إضافة بند يتناول بصورة صريحة المهارات التعليمية التكنولوجية وأساليب التدريس والتأهيل التربوي والثقافي الذي يجب أن يحصل عليها منسوبي التعليم، من خلال صياغة أسس ومعايير موضوعية ومحددة في ضوء معايير التميز القيادي. مع إضافة بند في الوثيقة يشير لسياسات واضحة لتحفيز العاملين وفقا لمبدأ الجدارة المهنية، التي تعينهم على أداء أدوارهم بكفاءة وفاعلية.

ثانيا: بالنسبة لبعيد التميز البشري:

إضافة بند في وثيقة سياسة التعليم يتناول بعد التميز البشري، وأهمية مشاركة منسوبي التعليم (المعلمين، والمعلمات، والعاملين في المؤسسات التعليمية) في صناعة القرارات، والعمل بروح الفريق، مع إتاحة الفرصة لتحقيق ذاتهم وإثبات وجودهم وتشجيعهم على المبادرة وعدم الخوف من الفشل.

إضافة بند يتناول الاهتمام بقياس مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين في قطاع التعليم، والاستفادة من المعلومات والآراء الواردة منهم في تطوير التعليم، والاستجابة لاحتياجات التطوير المستقبلية، وتذليل بعض العقبات التي تواجههم خلال تنفيذ برامج التطوير المستمرة. مع إضافة بند يشجع العاملين على إبداء الرأي بشفافية، بحيث المعلم يقوم بإبداء رأيه في مستجدات التعليم، حتى لا يكون هناك فجوة كبيرة بين الإدارة والمعلمين داخل المدارس.

إضافة بند يهتم بالتدريب المستمر والتأهيل التقني للمعلمين لمواكبة التطورات العالمية المستمرة، واكتشاف الطاقات الإبداعية والابتكارية والمواهب من منسوبي التعليم.

ثالثاً: بالنسبة لبعد تميز الهيكل التنظيمي:

إضافة بند يختص بالجودة وتحقيق التميز في الأداء الإداري والأكاديمي، لأن ذلك يساعد على تجويد نواتج التعلم وتحسين التعليم عالمياً، مع تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. مع إضافة بند يشير إلى الإدارة اللامركزية التي تتيح لأفراد المجتمع التعليمي المشاركة في صناعة القرارات، واتخاذها بشكل أسرع، والمرونة لمواجهة المشكلات التعليمية ومطالب المجتمع وحاجاته، مع استثمار مهارات وقدرات منسوبي التعليم لتحقيق الأهداف المنشودة.

رابعاً: بالنسبة لبعد التميز في تقديم الخدمة:

إضافة بند صريح يتناول التحسين المستمر للخدمات المقدمة للتعليم بحيث يتم مراجعتها للتحقق من جودة التعليم، مع إضافة بند يتناول استطلاع آراء الطلاب وأفراد المجتمع والمستفيدين حول الخدمات التعليمية المقدمة لهم، للاستفادة من التغذية الراجعة في تحسين الخدمات التعليمية المقدمة بشكل مستمر، وإشباع احتياجاتهم التعليمية، وكسب رضا المستفيدين.

خامساً: بالنسبة لبعد تميز الثقافة التنظيمية:

إضافة بند يبين أن تطبيق الإجراءات يكون بصورة عادلة بين منسوبي التعليم، وأهمية مبدأ المساواة في الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الأفراد، وإشراك المجتمع في تحقيق أهداف وحدة تكافؤ الفرص التعليمية. مع إضافة بند يعزز من المحاسبية والشفافية بما يحقق جودة العملية التعليمية.

سادساً: بالنسبة لبعد التميز في اقتصاديات التعليم:

إضافة بند يعزز من زيادة الاقتصاد المعرفي لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، مع إضافة بند يشجع الشركات من القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف خطط التنمية والغايات الوطنية، بحيث يحفز على ارتباط السياسة التعليمية بهذه الخطط على مستوى الدولة.

إضافة بند يبين أنه من الممكن لبعض المؤسسات التعليمية تطبيق مبدأ الاستقلال الإداري والمالي، مما يمنح المؤسسات التعليمية مرونة في بحث خططها وتبنيها ومراجعتها وتحديثها.

5. ملخص النتائج:

وثيقة سياسات التعليم بالمملكة العربية السعودية قد اشتملت على بعض معايير التميز التعليمي، بينما لم تشمل على بعضها الآخر على النحو التالي:

- بالنسبة لبعد التميز القيادي؛ لم تشير الوثيقة لسياسات واضحة لتحفيز العاملين وفقاً لمبدأ الجدارة.
- بالنسبة للتميز البشري؛ لم تشمل على اشتراك منسوبيها في صناعة القرارات، أو قياس الرضا الوظيفي للعاملين، أو مراعاة العدالة بين العاملين في توزيع الأعباء الوظيفية، أو تشجيع العاملين على إبداء الرأي بشفافية، أو توفر التقنيات الحديثة التي تعين على أداء العمل بجودة عالية.
- بالنسبة لبعد تميز الهيكل التنظيمي؛ لم تنص على إنشاء وحدة للجودة تختص بالتميز، ولم تتوافق مع معيار تبني سياسة اللامركزية.
- بالنسبة لبعد التميز في تقديم الخدمة؛ لم يرد بند عن التحسين المستمر للخدمات المقدمة أو مراجعتها للتحقق من جودة التعليم،

ولم تحتم باستخدام التقنيات التعليمية في التدريس، ولم تتناول استطلاع آراء الطلاب أو أفراد المجتمع حول الخدمات التعليمية المقدمة لهم، ولم تتناول التغذية الراجعة.

- بالنسبة لبعد تميز الثقافة التنظيمية: لم تتناول تطبيق الإجراءات بصورة عادلة داخل بنودها.
- بالنسبة لبعد التميز في اقتصاديات التعليم: لم تتناول تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف خطط التنمية لاعتمادها على مركزية تمويل التعليم، ولم تتناول تعزيز ارتباط السياسة التعليمية بخطة التنمية.

6. توصيات البحث:

بناء على نتائج البحث يوصي الباحثون بما يلي:

- 1- ضرورة الاستفادة من نماذج التميز العالمية في تطوير السياسات التعليمية.
- 2- ضرورة تحديث وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية والعولمة والانفجار المعرفي.
- 3- أهمية الأخذ في الاعتبار عند تطوير السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بأهم أبعاد التميز التعليمي في بناء السياسات التعليمية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.
- 4- أن تولى وزارة التعليم وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية اهتماما بالغا بالنشر في كافة وسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة بالوزارة.

7. المراجع:

1.7. المراجع العربية

- الأمانة العامة للمجلس التنفيذي. (2017). " جائزة أبو ظبي للأداء الحكومي المتميز: " دليل جائزة أبو ظبي للأداء الحكومي المتميز، الدورة الخامسة، الإصدار الثالث، ص 21-26.
- جوهري، علي صالح. (2019 م). متطلبات بناء مؤشرات التميز بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة دمياط. مجلة كلية التربية بجامعة دمياط، 1(11).
- الحربي، مها علي والمطرفي، علي مصلح. (2022 م). توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، 3(38).
- حنا، نبيل عبد الله عوض. (2014 م). السياسات التعليمية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية بكلية التجارة وإدارة الأعمال، 3(28)، ص 313-342.
- حوالة، سهير محمد. (2007 م). السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية، 15(4).
- حسن، عبد العزيز علي. (2019)، الإدارة المتميزة للموارد البشرية تميز بلا حدود. المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- الخبراني، يحيى محمد. (2015 م). صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك سعود. الرياض.
- الخزاعي، فايز سالم. (1993 م) السياسة التعليمية ومدى معرفة المعلم وتطبيقه لها. المؤتمر الثاني لإعداد المعلم العام في المملكة العربية السعودية المنعقد في شوال 1413 هـ. مج 2. كلية التربية. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

- الخزاعلة، شادي محمود. (2023). مستوى التميز التعليمي لدى المعلمين المتقدمين لجائزة الملكة رانيا في مدارس لواء المفرق. مجلة جدارا للدراسات والبحوث، مج (9)، ع(2).
- الحريري، رافده. (2016 م). نظم وسياسات التعليم وتطويرها في نظم مجلس التعاون الخليجي. (ط1). دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- دياب، إكرام عبد الستار. (2018 م). تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. مجلة الإدارة التربوية، 1(17)، ص ص 341-416.
- الدخيل، تغريد بنت محمد بن عبد الله. (2014). مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. مجلة التربية وعلم النفس. العدد 3. المجلد 6.
- الدسوقي، عبد المنعم. (2013 م). متطلبات إدارة التميز في المدارس الثانوية في محافظة بور سعيد وفق النموذج الأوروبي EFQM: دراسة ميدانية. مجلة الإدارة التربوية، 1(30)، ص 363.
- الدوسري، راشد بن ظافر. (2019 م). القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. مجلة دراسات العلوم التربوية، 46(3)، ص ص 586-603.
- الرومي، نايف هشال. (2002 م). السياسة التعليمية: الأهمية والمفهوم. مجلة التوثيق التربوي، 1(46).
- الرمثي، سعد ولزهر، نوزاء. (2020)، تصور مقترح لتطوير أداء إدارات التعليم في ضوء معايير النموذج الأوروبي، مجلة كلية التربية، ع46- ص ص 108-45
- رويس، فاطمة. (2018 م). واقع التميز المؤسسي بإدارة تعليم الشرقية في ضوء النموذج الأوربي ودوره في تحقيق رؤية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. الدمام.
- السلمي، علي. (2014 م). الإدارة في عصر العولمة. سما للنشر والتوزيع.
- الشوا، عفت ياسر. (2016 م). درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية بمحافظات غزة لإدارة التميز في ضوء النموذج الأوربي للتميز EFQM وسبل تطويرها. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة.
- الشهران، عبد العزيز شهوان. (2012 م). وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 1 (13).
- صانع، عبد الرحمن بن أحمد. (2005 م). النموذج العشري لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية. والتعليم. الملتقى العربي الثاني للتربية مؤسسة الفكر العربي. بيروت.
- العبد، بهاء أحمد. (2017 م). رؤية 2030 ومستقبل المملكة العربية السعودية. (ط1). دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- علي، عبد الهادي عبدالله. (2012 م). فاعلية تصميم أنشطة تعليمية في التربية الاقتصادية في تنمية التحصيل والوعي الاقتصادي لدى تلاميذ المدرسة الابتدائية. مجلة كلية التربية بجامعة الازهر، 1 (150).
- عبيدات، سهيل أحمد. (2007 م). السياسات التربوية في الوطن العربي. عالم الكتب الحديث للنشر.

- عبد الرحمن، عزة سالم عبد العاطي، أبو سعدة، وضيئة محمد، دياب، مهري أمين. (2021). متطلبات تحقيق التميز في مدارس التعليم العام. مجلة كلية التربية ببنها، (125)، مج 3.
- عطية، رضا عبد البديع السيد (2020م). المنهج المشروعة في ابتكار التعليم بالمملكة السعودية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 6 (13)، ص 160-185.
- عبابنة، رامي محمود، والشقران، إبراهيم. (2013 م). درجة ممارسة الإبداع الإداري لدى القادة التربويين في مديريات التربية والتعليم بمحافظة إربد. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(14)، ص 462.
- عبد المنعم، دعاء محمد. (2023م). دور إدارة التميز في تعزيز الاستغراق الوظيفي لقادة المدارس الثانوية في ضوء رؤية مصر 2030: دراسة ميدانية. المجلة التربوية لتعليم الكبا، 5(3)، ص 31-60.
- العتيبي، فارس عويض، المنتشري، عائض أحمد. (2022). السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية: 2030 دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية والنفسية. العدد 19. المجلد 6.
- أبو عوض، شيروت محمود محمد. (2013م). واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد. مجلة كلية التربية بجامعة بورسعيد، 4(14)، ص 270.
- الغامدي، حمدان وعبد الجواد، نور الدين. (2000م). تطور التعليم في المملكة العربية السعودية. مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- غنايم، مهني محمد. (2018 م). السياسة التعليمية والتقنية والمواطنة. مجلة الثقافة والتنمية، 1(127)، ص 1-21.
- كارول، ان توملينسون ومارسيا. امبيو. (2012م). قيادة وإدارة صف متميز. مكتب التربية العربي لدول الخليج للنشر والترجمة.
- اللعيد، ملام محمد. (2015 م). الأبعاد الإنسانية في الفكر التربوي العربي الإسلامي وتطبيقاتها في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. الرياض.
- منصور، عبد المجيد سيد. (2014 م). علم النفس والأهداف التربوية سيكولوجية التعلم- سيكولوجية المتعلم التقويم التربوي- سيكولوجية التنظيم العقلي. (ط9). العبيكان للنشر والتوزيع.
- المنقاش، سارة. (2006)، دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها، مجلة جامعة الملك سعود العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، مج 1، ص 181-220
- المليجي، رضا إبراهيم. (2016 م). تطوير الأقسام العلمية بجامعة حائل في ضوء معايير إدارة التميز. مجلة مستقبل التربية العربية، 23(100)، ص 66.
- هظل، عامر كريم، محمود، الاء صباح. (2024). تأثير الاستفادة من الأدوات الرقمية (التكنولوجيا) لتحقيق التميز التعليمي. مجلة لارك للفلسفة واللغويات والعلوم الاجتماعية، مج (16)، ع(2).
- وثيقة سياسة التعليم في المملكة. (1416)، ط4، ص 3.
- وزارة المعارف. (1400هـ). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ط3، الرياض.

- وزارة التعليم. (2014 م). جائزة التعليم للتميز " الدليل الإداري لفئة المعلم المتميز"، المملكة العربية السعودية، ص2.
- وزارة التعليم. (2018م). جائزة التعليم للتميز " الطالب المتميز"، الإصدار الثالث، المملكة العربية السعودية، ص7.
- وزارة التعليم. (2018م). دليل التميز في التعليم والتعلم الجامعي. جامعة الإمام محمد بن سعود – وكالة الجامعة للتخطيط والتطوير والجودة، عمادة تطوير التعليم الجامعي، ص 17.
- واصلي، فاطمة علي. (2018 م). معايير التميز في مؤسسات التعليم العالي. مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، 34(8)، ص48.
- اليامي، هادية بنت علي. (2018م). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(26)، ص 32-49.

2.7. المراجع الأجنبية

- Allur, E. (2018). The dissemination of the EFQM self-evaluation model across Europe. *Revista de Management Comparat International*, 11(5), 971-979. <http://www.rmci.ase.ro>
- Forrester, G. (2011). Performance management in education: milestone or millstone. *Management in Education*, 25 (1), 5-9.
- (2020). How to Characterize Business Jankalová, M & ,Jankal, R. Excellence and Determine the Relation between Business Excellence. *Sustainability*, (12), 1-25.
- Akyay Uygur & Sevgi Sumerli. (2013) .Efqm excellence model, international review of management and business research, vol.2.issue.4
- Kosack, Stephen. (2007). Do Democracies serve the poor The Organizational Foundations of poor policy, with Evidence from Education policies in Taiwan, ---Ghana, and Brazil, Paper prepared for the Conference on The Comparative politics of inequality and Redistribution, Princeton university, May 11–12, 2007.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، الدكتورة/ فاطمة عبد الله البشر، الباحثة/ نورة عبد الله الصانع، الباحثة/ بدرية سودان العمراني، الباحثة/ فاطمة محمد آل رفدة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.64.4>